



أداء قطاع الاستثمار والخدمات المالية في أسواق المال الخليجية

من منظور النسب المالية

5

نسب
المديونية
(%)

4

نسب
الاستثمار
(%)

3

نسب
النشاط
(%)

2

نسب
الربحية
(%)

1

نسب
السيولة
(%)



المحتويات

رقم الصفحة	مؤشرات النسب المالية	
20 - 5	نسب السيولة (%)	1
5	نسبة التداول (%)	أ-1
10	نسبة التداول السريعة (%)	ب-1
15	نسب النقدية (%)	ج-1
20	صافي رأس المال العامل	د-1
25	جداول النسب المالية	

المقدمة

يسر المركز الإحصائي الخليجي أن يصدر عدده الاول من هذه السلسلة من التقارير التحليلية الإيسبوعية. والتي تهدف إلى قياس الأداء المالي لكافة المؤسسات المقيّدة في أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون من خلال تحليل كافة التقارير والبيانات المالية المتاحة من منظور النسب المالية، وتوفير أكبر قدر ممكن من البيانات والنسب المالية ذات المدلول المُعبر عن حقيقة الموقف المالي لهذه المؤسسات والقطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها، ولتعزيز دورها في تحقيق استقرار مستدام على اقتصاديات الدول الأعضاء.

ويتضمن التقرير الإيسبوعي تحليلاً لمجموعة واحدة من مجموعات النسب المالية الرئيسية والنسب الفرعية المكوّنة لها عن أداء نشاط قطاع اقتصادي واحد لكافة أسواق المال الخليجية، وتشتمل النسب المالية على عدد (5) مجموعات رئيسية نستعرضها على التوالي:

1- نسب السيولة

2- نسب الربحية

3- نسب النشاط

4- نسب الاستثمار

5- نسب المديونية

وتنقسم مراحل التحليل إلى ثلاث مستويات على النحو التالي:

- مستوى السوق: تحليل داخلي لأداء السوق خلال الفترة الزمنية المحددة داخل كل دولة.

- مستوى القطاع: تحليل أداء السوق خلال الفترة الزمنية المحددة لكل دولة مقارنةً بمتوسط أداء القطاع الخليجي

- التحليل العام للقطاع: تحليل أداء القطاع للأسواق المالية الخليجية السبعة كتكتل اقتصادي واحد.

ويمكن الإطلاع على المعلومات الوصفية والتفصيلية لدراسة لأداء القطاعات الاقتصادية في أسواق المال الخليجية من خلال الروابط:

المعلومات الوصفية:

<https://www.gccstat.org/en/center/docs/publications>

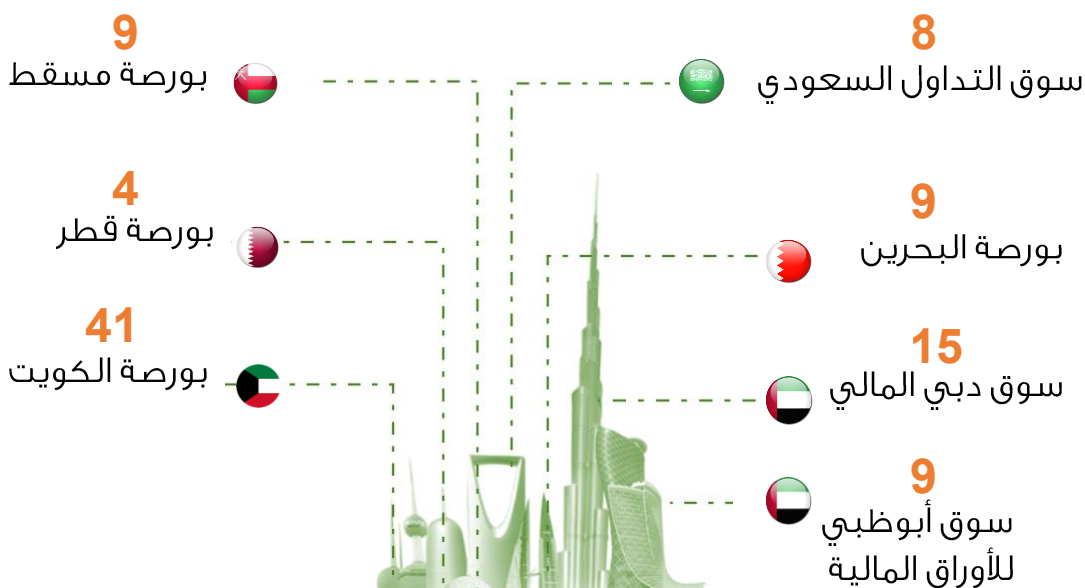
الدراسة التفصيلية:

<https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/analytical-study>



اجمالي عدد المؤسسات في قطاع الاستثمار والخدمات المالية التي تم تحليل بياناتها المالية المتاحة

(95) مؤسسة



نسب السيولة

أ: نسبة التداول (%)

الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة





↓ سلبي

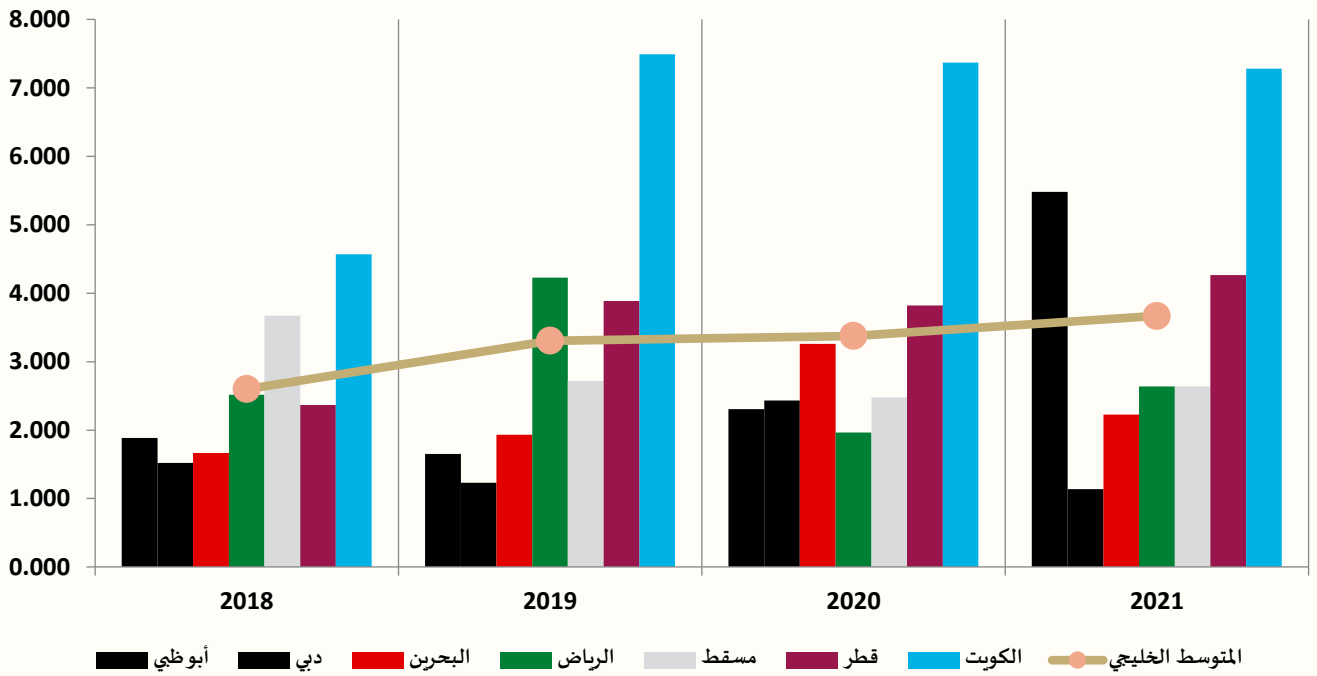
↑ ايجابي

التحليل العام للقطاع: ↓

بالرغم من ارتفاع النسبة خلال الأعوام في سوقين إلا أن انخفاضها عن متوسط أداء القطاع من منظور عام في خمسة أسواق يعبر عن ضعف قدرة المؤسسات المقيّدة في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة والتي لا يغطي رصيدها رصيد الالتزامات المتداولة، وبالتالي حجم أصولها المتداولة يضعها في وضع غير مستقر.



متوسط نسبة التداول لشركات الاستثمار والخدمات المالية المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجداول الإحتساب 4,3,2,1 ضمن المرفقات)



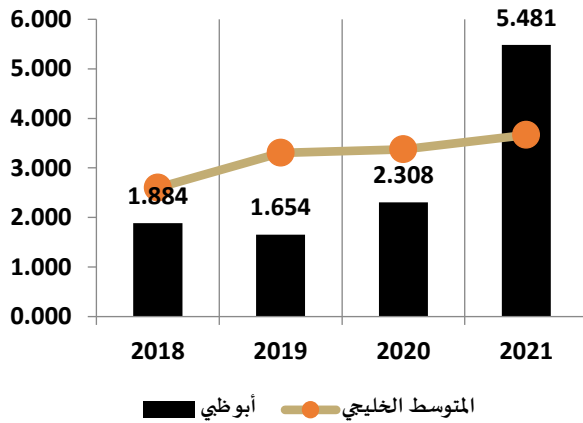
سلي



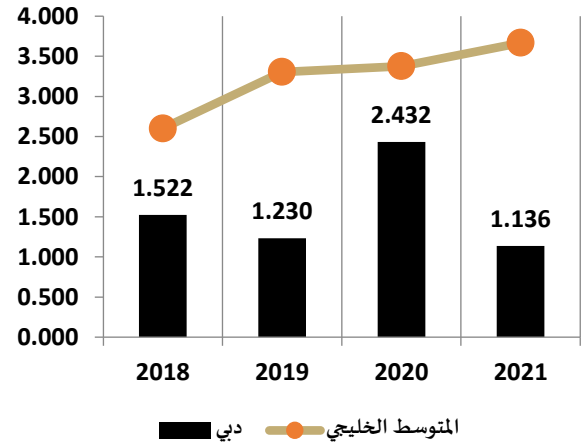
ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

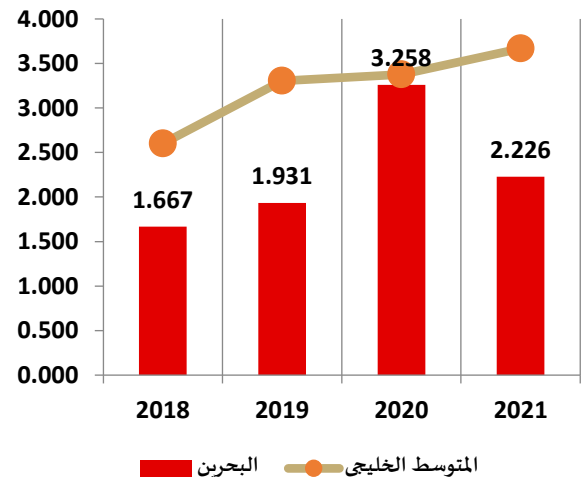
متوسط نسبة التداول لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق أبوظبي للأوراق المالية



متوسط نسبة التداول لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق دبي المالي



متوسط نسبة التداول لشركات الاستثمار والخدمات المالية في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:



مستوى السوق: بالرغم من ارتفاع النسبة في العام 2021م إلا أن تذبذبها في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، مما يعني بأن حجم أصولها المتداولة في وضع غير مستقر.

مستوى القطاع: بالرغم من وصول النسبة إلى متوسط أداء القطاع في العام 2021م إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، مما يعني بأن حجم أصولها المتداولة في وضع غير مستقر.



2. سوق دبي المالي:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام الأخر مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقارنةً مع رصيد الالتزامات إلى عدم قدرة المؤسسات في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى ضعف قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة، ودل ذلك على عدم مقدرتها على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة، الأمر الذي قد يؤدي بها إلى تسهيل أية أصول ثابتة أو الحصول على قروض جديدة.



3. بورصة البحرين:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقارنةً مع رصيد الالتزامات إلى عدم قدرة المؤسسات في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى ضعف قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة، ودل ذلك على عدم مقدرتها على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة، الأمر الذي قد يؤدي بها إلى تسهيل أية أصول ثابتة أو الحصول على قروض جديدة.

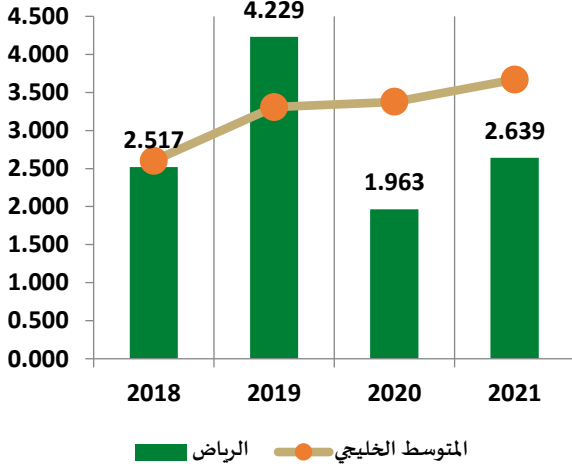


↓ سلبي

↑ ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة التداول لشركات الاستثمار
والخدمات المالية في سوق التداول السعودي



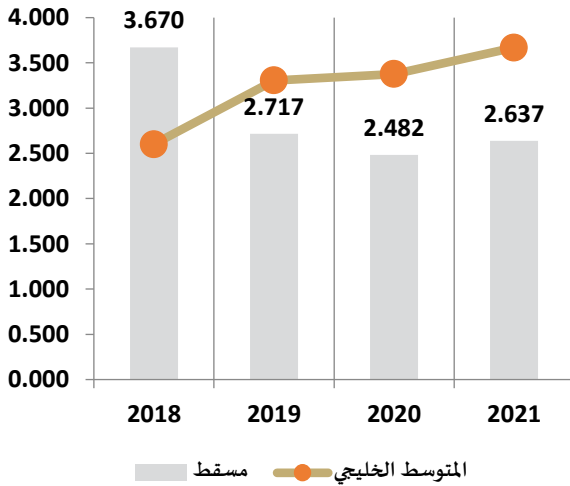
4. سوق التداول السعودي: ↓



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقارنةً مع رصيد الالتزامات إلى عدم قدرة المؤسسات في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: بالرغم من وصول النسبة إلى متوسط أداء القطاع في العام 2019م إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، مما يعني بأن حجم أصولها المتداولة في وضع غير مستقر.

متوسط نسبة التداول لشركات الاستثمار
والخدمات المالية في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط: ↓



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقارنةً مع رصيد الالتزامات إلى عدم قدرة المؤسسات في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: بالرغم من وصول النسبة إلى متوسط أداء القطاع في العام 2018م إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، مما يعني بأن حجم أصولها المتداولة في وضع غير مستقر.

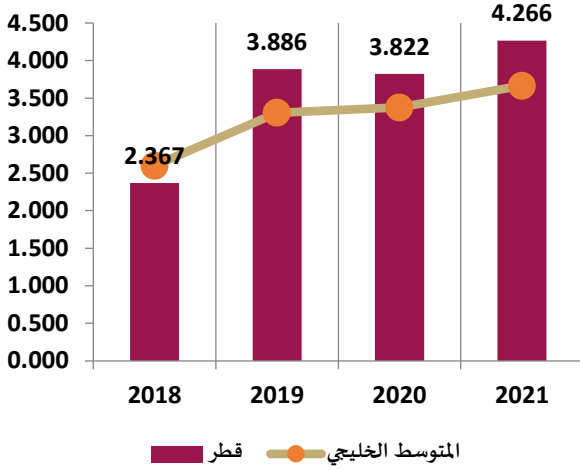


سلي

ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة التداول لشركات الاستثمار والخدمات
المالية في بورصة قطر



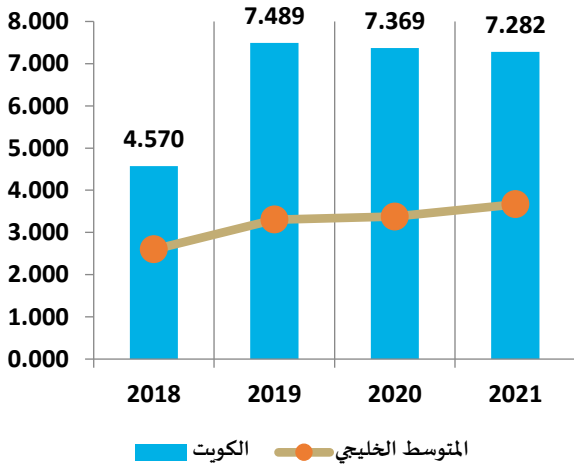
6. بورصة قطر: ↑



مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة خلال الأعوام مع ارتفاع رصيد الأصول المتداولة مقارنةً مع رصيد الالتزامات إلى قدرة المؤسسات في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة.

متوسط نسبة التداول لشركات الاستثمار والخدمات
المالية في بورصة الكويت



7. بورصة الكويت: ↑



مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة في السنوات الثلاثة الأخيرة مع ارتفاع رصيد الأصول المتداولة مقارنةً مع رصيد الالتزامات إلى قدرة المؤسسات في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: يشير الارتفاع الملحوظ للنسبة عن متوسط أداء القطاع إلى قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة.

نسب السيولة

ب: نسبة التداول السريعة (%)

(الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الالتزامات المتداولة





↓ سلبي

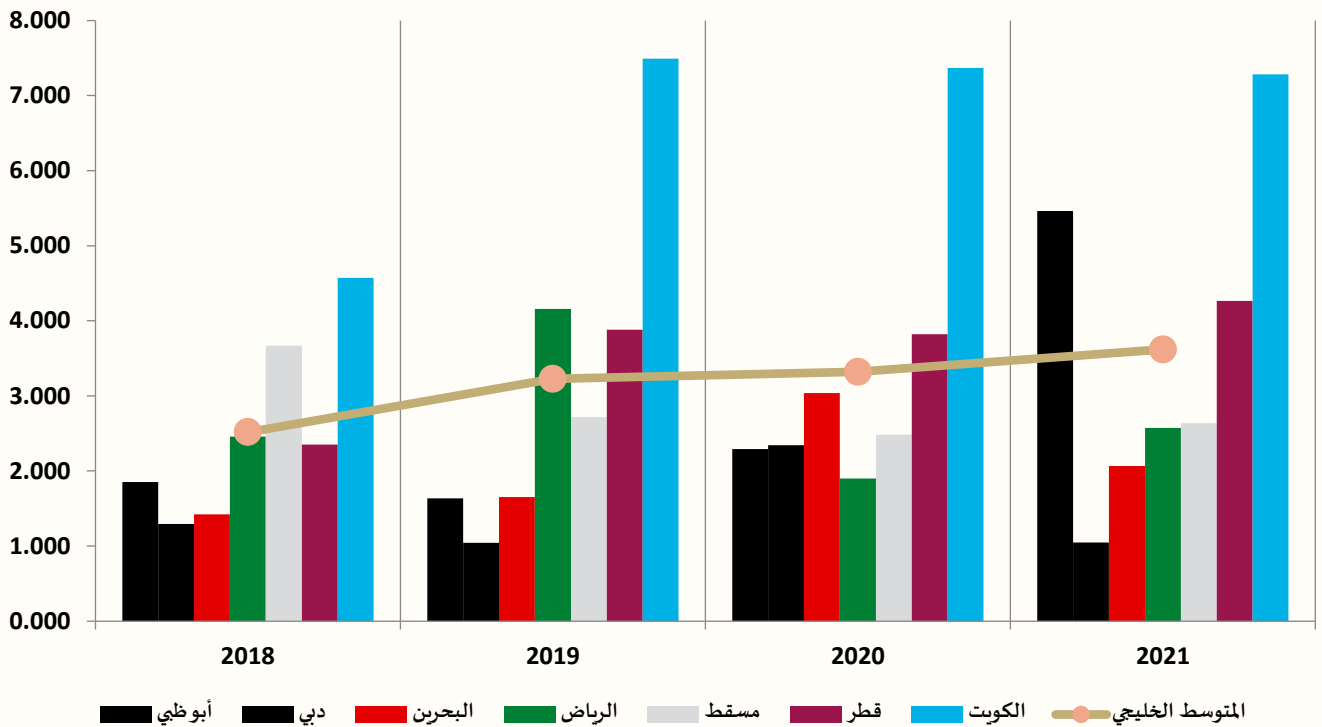
↑ ايجابي

التحليل العام للقطاع: ↓



انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع من منظور عام في خمسة أسواق يعبر عن ضعف قدرة المؤسسات المقيدة في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون والمصروفات المدفوعة مقدماً والتي لا يغطي رصيدها رصيد الالتزامات المتداولة وبالتالي يضع حجم أصولها المتداولة في وضع غير مستقر.

متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الاستثمار والخدمات المالية المقيدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجداول الإحتساب 4،3،2،1 ضمن المرفقات)

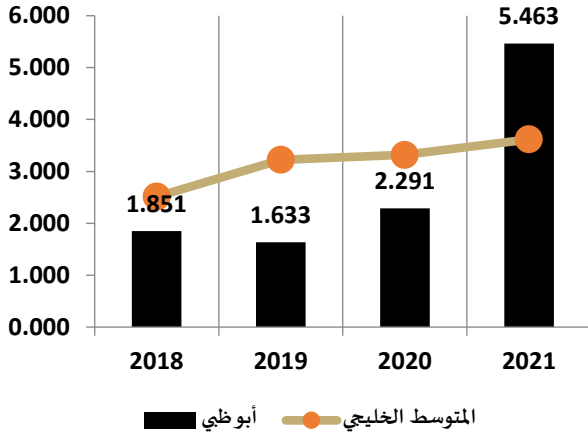


سلي

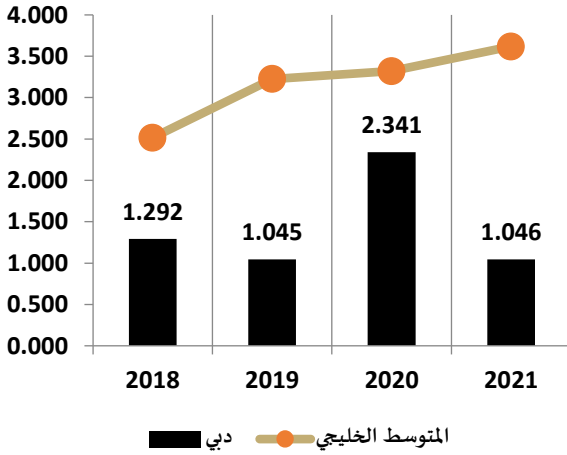
ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

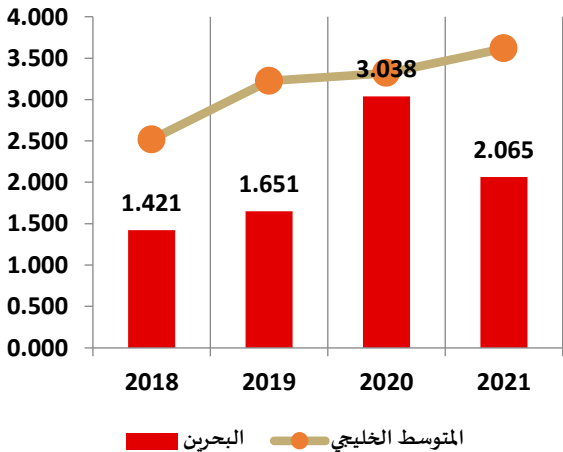
متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق أبوظبي للأوراق المالية



متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق دبي المالي



متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الاستثمار والخدمات المالية في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2021م إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

2. سوق دبي المالي:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى ضعف قدرة المؤسسات داخل القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

3. بورصة البحرين:



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: يشير انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى ضعف قدرة المؤسسات داخل القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

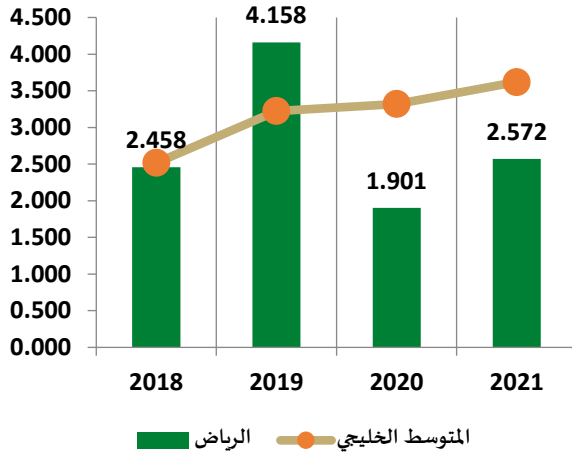


↓ سلبي

↑ ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الاستثمار
والخدمات المالية في سوق التداول السعودي



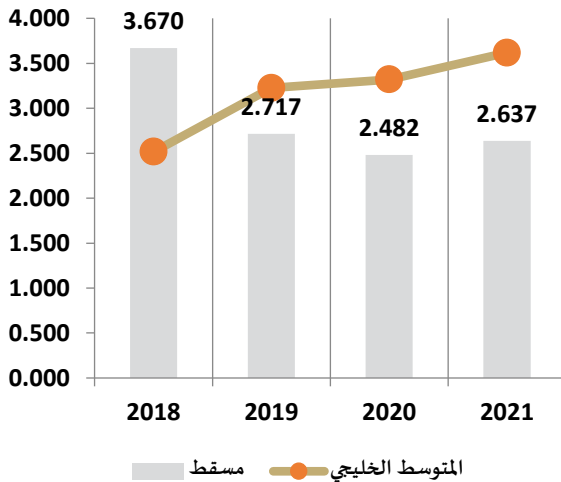
4. سوق التداول السعودي: ↓



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2019م إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الاستثمار
والخدمات المالية في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط: ↓



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد الأصول المتداولة مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2018م إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

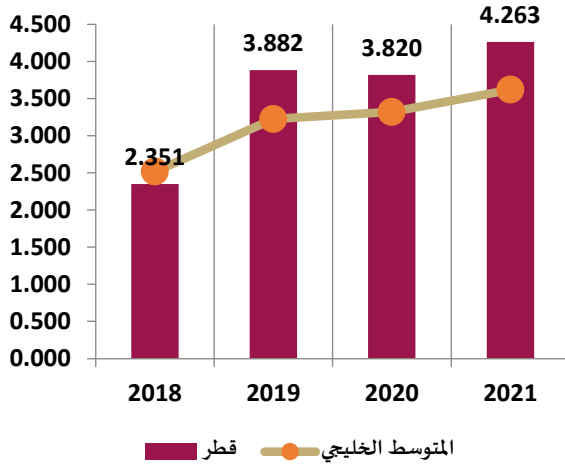


سلي

ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الاستثمار
والخدمات المالية في بورصة قطر



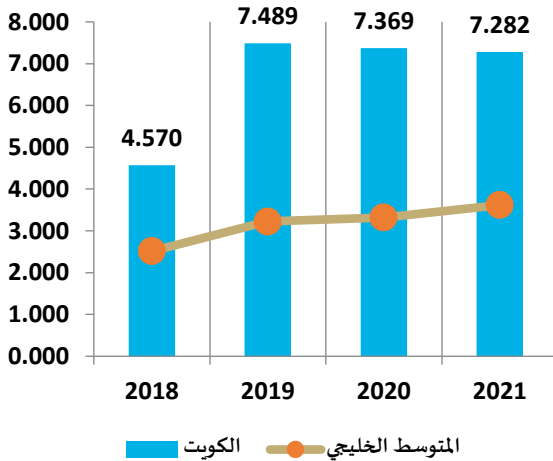
6. **بورصة قطر:**



مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة خلال الأعوام مع ارتفاع رصيد الأصول المتداولة مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

مستوى القطاع: يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة إلى قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

متوسط نسبة التداول السريعة لشركات الاستثمار
والخدمات المالية في بورصة الكويت



7. **بورصة الكويت:**



مستوى السوق: يشير ارتفاع النسبة خلال الأعوام مع ارتفاع رصيد الأصول المتداولة مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون.

مستوى القطاع: يشير الارتفاع الملحوظ للنسبة عن متوسط أداء القطاع خلال الأعوام إلى قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها المتداولة بعد استبعاد قيمة المخزون..

نسب السيولة

ج: نسب النقدية

الأصول المتداولة النقدية ÷ الالتزامات المتداولة





↓ سلبي

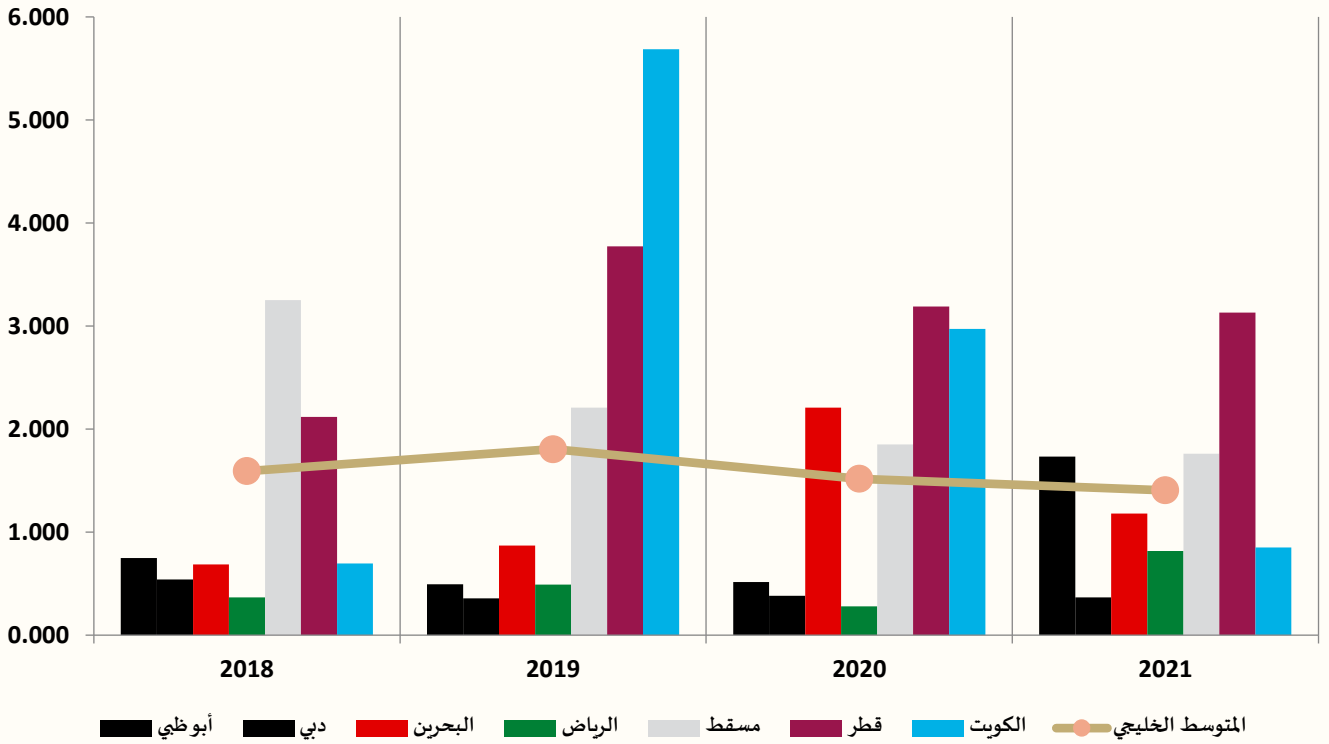
↑ ايجابي

التحليل العام للقطاع: ↓

انخفاض نسبة النقدية في خمسة أسواق عن متوسط أداء القطاع من منظور عام يعبر عن عدم قدرة المؤسسات المقيّدة في القطاع على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمة أصولها النقدية المتداولة والتي لا يغطي رصيدها رصيد الالتزامات المتداولة، بالرغم من ارتفاع قدرتها في سوقين إلا أن حجم أصولها النقدية المتداولة يضعها في وضع غير مستقر.



متوسط نسبة النقدية لشركات الاستثمار والخدمات المالية المقيّدة في أسواق المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجداول الإحتساب 1، 2، 3، 4 ضمن المرفقات)

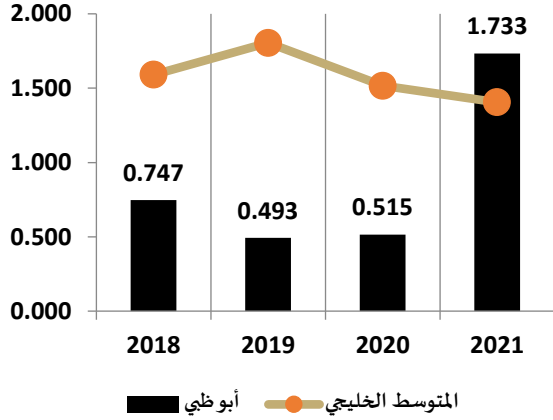


↓ سلبي

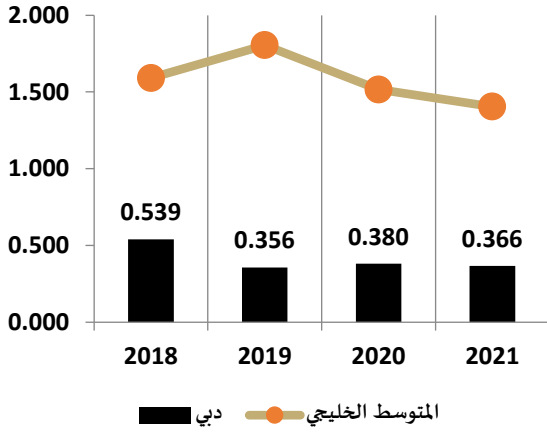
↑ ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

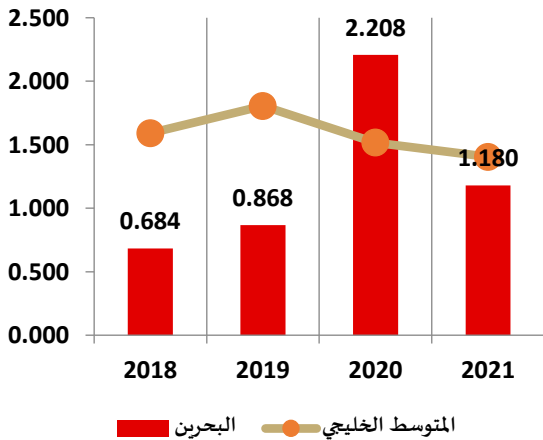
متوسط نسبة النقدية لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق أبوظبي للأوراق المالية



متوسط نسبة النقدية لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق دبي المالي



متوسط نسبة النقدية لشركات الاستثمار والخدمات المالية في بورصة البحرين



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية: ↓



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد النقدية المستمر مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2021م إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى ضعف قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية، مما يدل على عدم قدرتها في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

2. سوق دبي المالي: ↓



مستوى السوق: يشير التذبذب البسيط في النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد النقدية المستمر مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع يشير إلى عدم قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية، مما يدل على عدم قدرتها في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

3. بورصة البحرين: ↓



مستوى السوق: بالرغم من ارتفاع النسبة في العام 2020م إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع في العام 2020م إلا أن انخفاضها في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية، مما يدل على عدم قدرتها في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

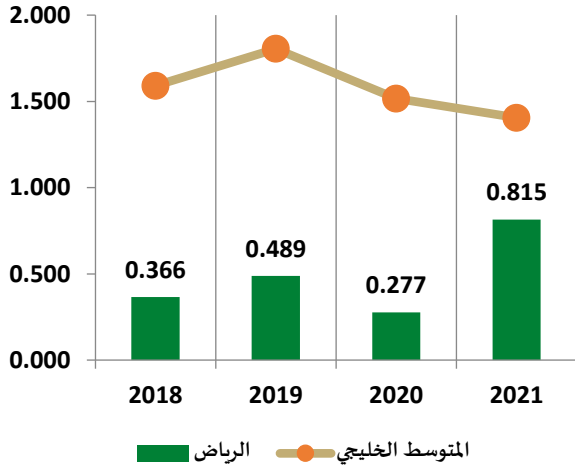


↓ سلبي

↑ ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة النقدية لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق التداول السعودي



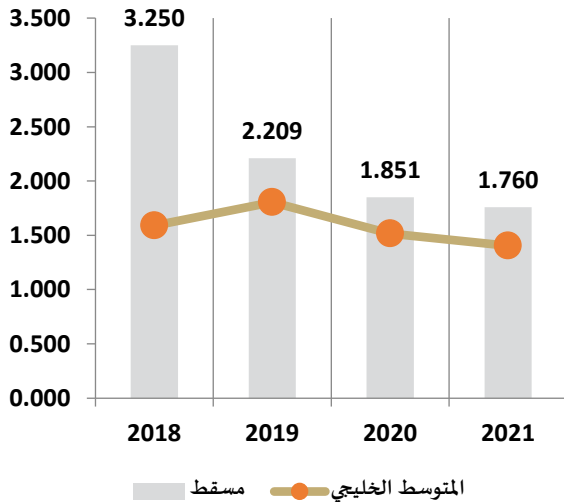
4. سوق التداول السعودي: ↓



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة من عام لآخر مع انخفاض رصيد النقدية المستمر مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: انخفاض النسبة عن متوسط أداء القطاع يشير إلى عدم قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية، مما يدل على عدم قدرتها في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

متوسط نسبة النقدية لشركات الاستثمار والخدمات المالية في بورصة مسقط



5. بورصة مسقط: ↑



مستوى السوق: يشير انخفاض النسبة خلال الأعوام مع انخفاض رصيد النقدية المستمر مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية.

مستوى القطاع: يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية، مما يدل على قدرتها في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

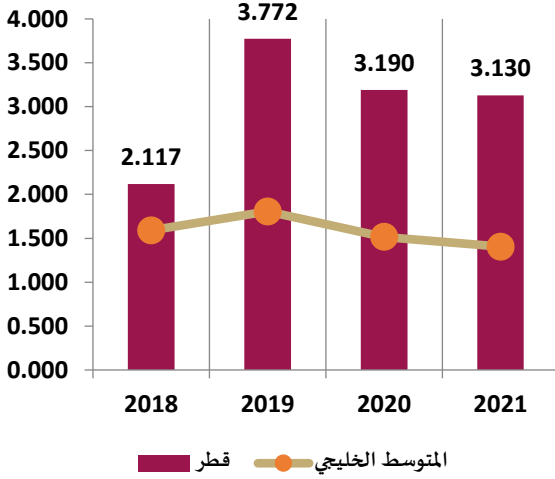


سلي

ايجابي

تحليل تغير النسبة على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط نسبة النقدية لشركات الاستثمار
والخدمات المالية في بورصة قطر



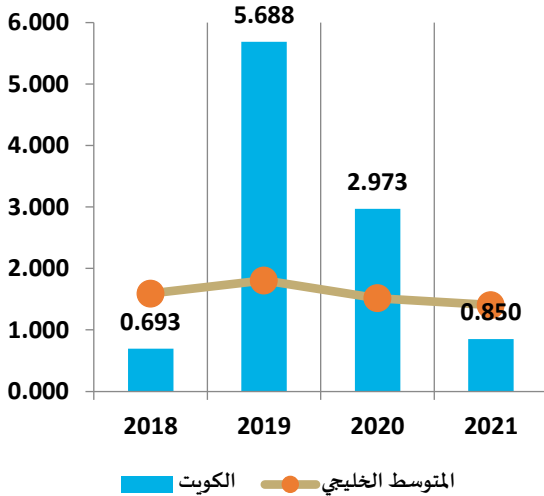
6. **بورصة قطر:**



مستوى السوق: يشير استقرار النسبة خلال الأعوام مع ارتفاع رصيد النقدية المستمر مقابل رصيد الالتزامات المتداولة إلى قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية.

مستوى القطاع: يشير ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع إلى قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية، مما يدل على قدرتها في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

متوسط نسبة النقدية لشركات الاستثمار
والخدمات المالية في بورصة الكويت



7. **بورصة الكويت:**



مستوى السوق: يشير تذبذب النسبة خلال الأعوام إلى عدم قدرة المؤسسات في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع النسبة عن متوسط أداء القطاع خلال عامي 2019م، 2020م إلا أن انخفاضها الملحوظ في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها النقدية، مما يدل على عدم قدرتها في الاعتماد على رصيد النقدية في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

نسب السيولة

د: صافي رأس المال العامل

الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة





↓ سلبي

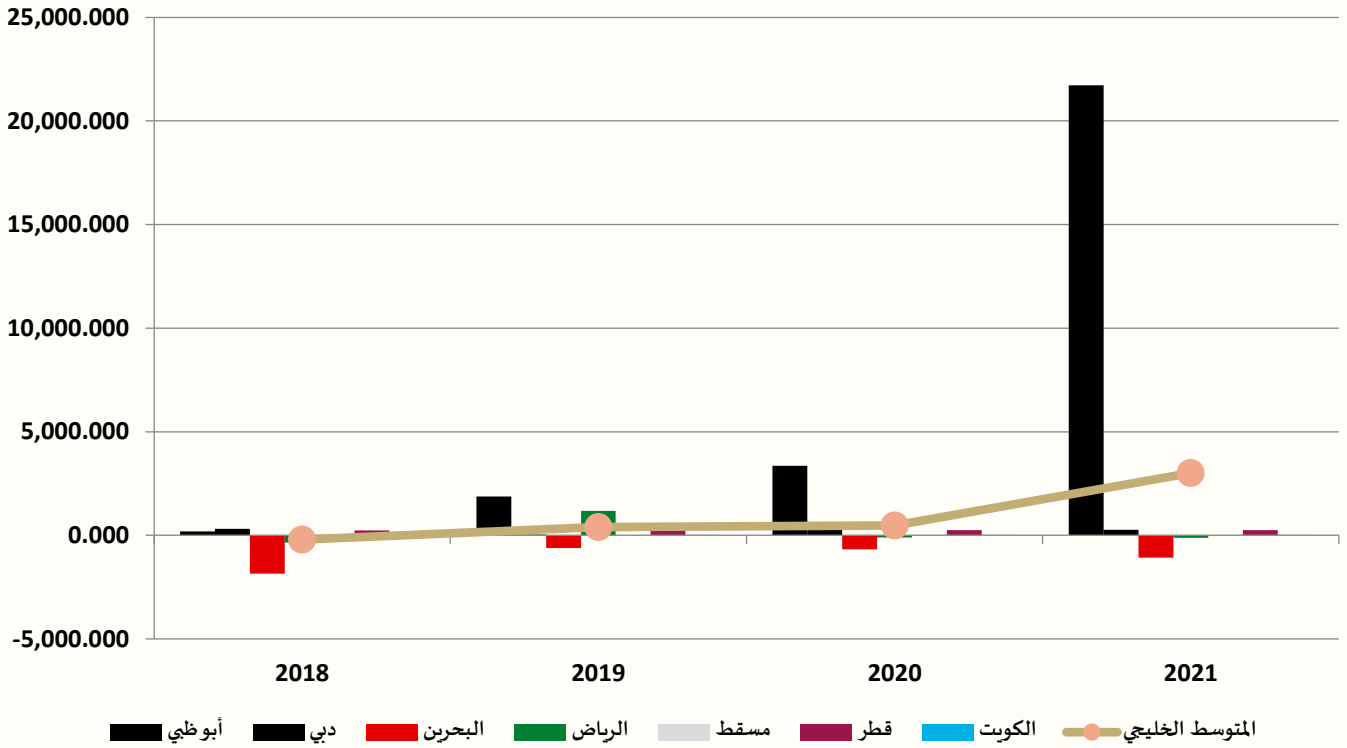
↑ ايجابي

التحليل العام للقطاع: ↓

انخفاض صافي رأس المال العامل في ستة أسواق على مستوى القطاع من منظور عام يعبر عن عدم قدرة المؤسسات المقيدة في القطاع من سداد التزاماتها في الأجل القصير نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة والتي لا يغطي رصيدها رصيد الالتزامات المتداولة، بالرغم من ارتفاع قدرتها في سوق واحد إلا أن حجم التزاماتها المتداولة يضعها في وضع غير مستقر.



متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الاستثمار والخدمات المالية المقيدة في أسواق
المال الخليجية خلال الفترة من 2018م وحتى 2021م



(وفقاً لجداول الإحتساب 1،2،3،4 ضمن المرفقات)



سلي

ايجابي

تحليل تغير صافي رأس المال على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

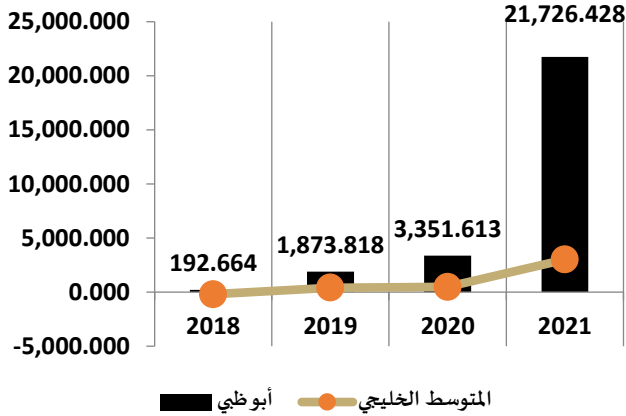
متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق أبوظبي للأوراق المالية



1. سوق أبوظبي للأوراق المالية:

مستوى السوق: يشير ارتفاع صافي رأس المال العامل من عام لآخر يشير إلى قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة أصولها المتداولة عن قيمة التزاماتها المتداولة.

مستوى القطاع: ارتفاع صافي رأس المال العامل عن متوسط أداء القطاع إلى قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة أصولها المتداولة عن قيمة التزاماتها المتداولة.



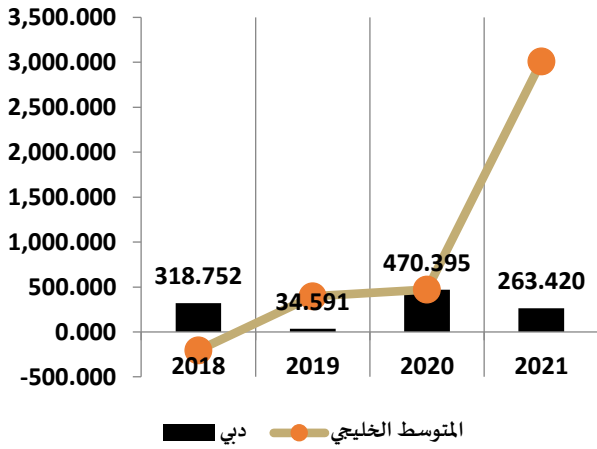
متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الاستثمار والخدمات المالية في سوق دبي المالي



2. سوق دبي المالي:

مستوى السوق: تذبذب صافي رأس المال العامل من عام لآخر يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع صافي رأس المال العامل عن متوسط أداء القطاع في عامي 2018م، 2020م، إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، وبالتالي يتضح تراجع قيمة صافي الرأس العامل بصورة مستمرة.



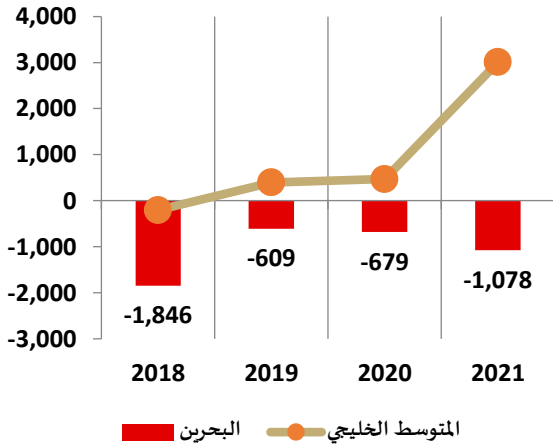
متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الاستثمار والخدمات المالية في بورصة البحرين



3. بورصة البحرين:

مستوى السوق: انخفاض صافي رأس المال العامل خلال الأعوام يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: يشير انخفاض صافي رأس المال العامل عن متوسط أداء القطاع إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، وبالتالي يتضح من ذلك تراجع قيمة صافي الرأس العامل بصورة متزايدة.





سلي

ايجابي

تحليل تغير صافي رأس المال على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

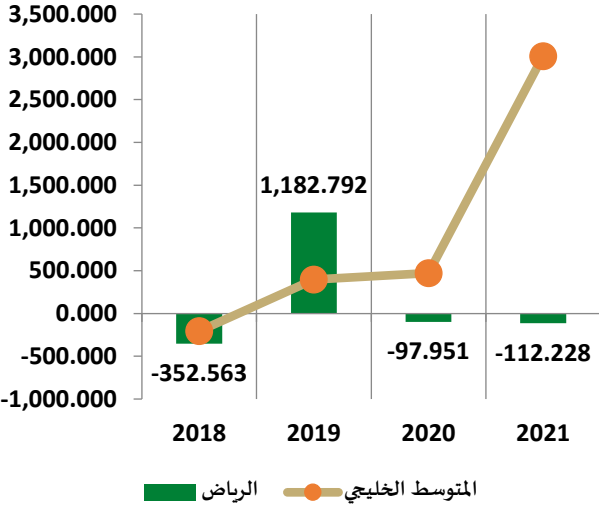
متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الاستثمار
والخدمات المالية في سوق التداول السعودي

الإسلام

4. سوق التداول السعودي:

مستوى السوق: انخفاض صافي رأس المال العامل خلال معظم الأعوام يشير إلى عدم قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: بالرغم من ارتفاع صافي رأس المال العامل عن متوسط أداء القطاع خلال عامي 2018م، 2019م إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، وبالتالي يتضح من ذلك تراجع قيمة صافي الرأس العامل بصورة متزايدة.



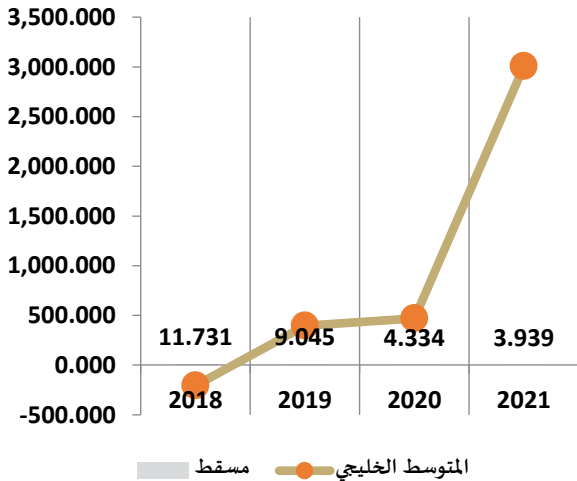
متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الاستثمار
والخدمات المالية في بورصة مسقط

5. بورصة مسقط:



مستوى السوق: انخفاض صافي رأس المال العامل خلال الأعوام يشير إلى عدم قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: يشير انخفاض صافي رأس المال العامل عن متوسط أداء القطاع إلى عدم قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، وبالتالي يتضح من خلال ذلك تراجع قيمة صافي الرأس العامل بصورة متزايدة.





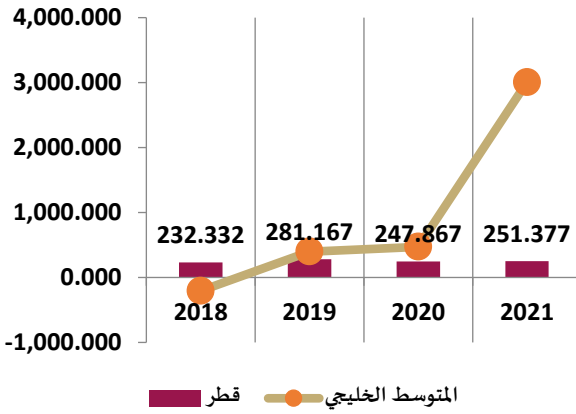
↓ سلبي

↑ ايجابي

تحليل تغير صافي رأس المال على مستوى القطاع وسوق المال الخليجي:

متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الاستثمار والخدمات المالية في بورصة قطر

↓ **6. بورصة قطر:**

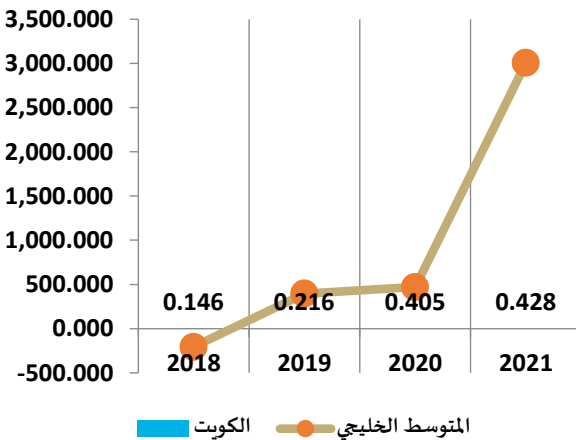


مستوى السوق: ↑ قد يشير استقرار صافي رأس المال العامل إلى حد ما خلال الأعوام إلى قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة أصولها المتداولة عن قيمة التزاماتها المتداولة.

مستوى القطاع: ↓ بالرغم من ارتفاع صافي رأس المال العامل عن متوسط أداء القطاع خلال العام 2018م إلا أن انخفاضه في الأعوام الأخرى يشير إلى عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، وبالتالي يتضح من ذلك تراجع قيمة صافي الرأس العامل بصورة متزايدة.

متوسط صافي رأس المال العامل لشركات الاستثمار والخدمات المالية في بورصة الكويت

↓ **7. بورصة الكويت:**



مستوى السوق: يشير انخفاض صافي رأس المال العامل خلال الأعوام إلى عدم قدرة المؤسسات من التعافي خلال المدى القصير.

مستوى القطاع: يشير انخفاض صافي رأس المال العامل عن متوسط أداء القطاع إلى عدم قدرة المؤسسات من سداد التزاماتها في الأجل القصير، نظراً لتزايد قيمة التزاماتها عن قيمة أصولها المتداولة، ويتضح من ذلك تراجع قيمة صافي الرأس العامل بصورة متزايدة.

جداول احتساب النسب المالية



جداول احتساب النسب المالية

2021م (الجدول 1)

المتوسط الخليجي	الكويت	الدوحة	مسقط	الرياض	البحرين	دبي	أبوظبي	النسب المالية
نسب السيولة:								
3.667	7.282	4.266	2.637	2.639	2.226	1.136	5.481	نسبة التداول
3.618	7.282	4.263	2.637	2.572	2.065	1.046	5.463	نسبة التداول السريعة
1.405	0.850	3.130	1.760	0.815	1.180	0.366	1.733	نسبة النقدية
3,008	0.428	251	3.939	-112	-1,078	263	21,726	صافي رأس المال العامل
نسب النشاط:								
45.108	15.403	61.542		4.453		5.115	139.026	معدل دوران المخزون
55.989	25.544	5.931		81.972		152.081	14.415	متوسط فترة التحصيل
5.107	6.197	13.074	3.042	3.891		1.364	3.075	معدل دوران المدينون
13.243	0.396	0.052	0.237	0.343		0.556	77.873	معدل دوران الأصول الثابتة
0.286	0.141	0.035	0.107	0.573	0.449	0.112	0.585	معدل دوران الأصول
نسب الربحية:								
0.469	0.465	0.656	0.176	0.553		0.504	0.463	هامش الربح
0.572	1.258	0.187	0.178	0.425	0.271	1.240	0.447	نسبة صافي الربح إلى المبيعات
0.030	0.034	0.006	0.022	0.042	0.018	0.023	0.066	العائد على الاستثمار
0.063	0.047	0.019	0.048	0.074	0.039	0.082	0.135	العائد على حقوق الملكية
نسب الاستثمار:								
0.250	0.013	0.034	0.012	1.202	0.010	0.072	0.403	نصيب السهم من الأرباح المحققة
0.762				1.474			0.051	نصيب السهم من الأرباح الموزعة
0.407				0.503			0.310	نسبة التوزيعات النقدية
نسب المديونية:								
0.441	0.324	0.341	0.534	0.473	0.569	0.481	0.364	نسبة الالتزامات إلى الأصول
1.529	1.008	0.833	1.422	1.424	2.655	2.209	1.154	نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
0.559	0.676	0.659	0.466	0.524	0.431	0.525	0.636	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
35.687	124.045	-18.150	1.823	43.319		43.857	19.227	معدل تغطية الفوائد
مؤشرات مالية أخرى:								
11551.338	173.472	2003.801	77.691	30830.801	707.330	15179.143	31887.130	متوسط إجمالي الأصول
10402.004	7.277	1296.386	228.435	27488.385		18914.761	14476.778	متوسط إجمالي الأصول الثابتة
1837.934	0.444	9.537	17.791	3169.054		2602.229	5228.548	متوسط رصيد المدينون
1290.227	0.029	1.731		1441.232		4309.063	699.081	متوسط رصيد المخزون

جداول احتساب النسب المالية

2020م (الجدول 2)

النسب المالية	أبو ظبي	دبي	البحرين	الرياض	مسقط	الدوحة	الكويت	المتوسط الخليجي
نسب السيولة:								
نسبة التداول	2.308	2.432	3.258	1.963	2.482	3.822	7.369	3.376
نسبة التداول السريعة	2.291	2.341	3.038	1.901	2.482	3.820	7.369	3.320
نسبة النقدية	0.515	0.380	2.208	0.277	1.851	3.190	2.973	1.516
صافي رأس المال العامل	3,351.613	470.395	-679	-97.951	4.334	247.867	0.405	471
نسب النشاط:								
معدل دوران المخزون	125.279	10.511		49.449		62.854	9.823	51.583
متوسط فترة التحصيل	9.882	135.180		45.567		5.823	58.278	50.946
معدل دوران المدينون	3.368	1.853		3.575		12.755	5.941	5.026
معدل دوران الأصول الثابتة	5.138	0.492		0.335		0.086	0.352	1.082
معدل دوران الأصول	0.556	0.109	0.268	0.567	0.079	0.050	0.135	0.252
نسب الربحية:								
هامش الربح	0.400	0.601		0.510		0.616	0.670	0.506
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	-0.690	-0.213	0.180	-0.225	0.046	0.357	-0.831	-0.197
العائد على الاستثمار	0.034	-0.012	0.000	0.017	0.030	0.016	-0.011	0.011
العائد على حقوق الملكية	0.066	-0.105	-0.022	0.033	0.069	0.029	-0.029	0.006
نسب الاستثمار:								
نصيب السهم من الأرباح المحققة	0.380	-0.019	-0.026	0.796	0.027	0.047	0.002	0.172
نصيب السهم من الأرباح الموزعة	0.045			0.370				0.207
نسبة التوزيعات النقدية	0.850			0.181				0.516
نسب المديونية:								
نسبة الالتزامات إلى الأصول	0.392	0.428	0.578	0.473	0.575	0.405	0.337	0.455
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	1.221	2.550	2.489	1.498	1.618	1.300	1.114	1.684
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	0.608	0.577	0.422	0.524	0.425	0.595	0.663	0.545
معدل تغطية الفوائد	-48.857	31.176		369.401	1.072	9.580	98.431	76.801
مؤشرات مالية أخرى:								
متوسط إجمالي الأصول	10185.846	13852.387	649.998	30329.635	131.669	1977.034	166.829	8184.771
متوسط إجمالي الأصول الثابتة	3252.222	16600.830		27275.876	613.898	1316.042	5.727	8177.432
متوسط رصيد المدينون	1836.574	1922.500		3307.998	20.340	38.110	0.312	1187.639
متوسط رصيد المخزون	335.490	2448.584		701.959		3.447	0.032	697.902

جداول احتساب النسب المالية

2019م (الجدول 3)

النسب المالية	أبو ظبي	دبي	البحرين	الرياض	مسقط	الدوحة	الكويت	المتوسط الخليجي
نسب السيولة:								
نسبة التداول	1.654	1.230	1.931	4.229	2.717	3.886	7.489	3.305
نسبة التداول السريعة	1.633	1.045	1.651	4.158	2.717	3.882	7.489	3.225
نسبة النقدية	0.493	0.356	0.868	0.489	2.209	3.772	5.688	1.805
صافي رأس المال العامل	1,873.818	34.591	-609	1,182.792	9.045	281.167	0.216	396
نسب النشاط:								
معدل دوران المخزون	93.851	7.164		46.694		15.235	11.458	34.880
متوسط فترة التحصيل	13.153	135.611		38.896		23.958	90.477	60.419
معدل دوران المدينون	3.384	3.305		2.892	2.707	8.768	8.998	5.009
معدل دوران الأصول الثابتة	1.048	0.152		0.289	0.057	0.127	0.502	0.363
معدل دوران الأصول	0.254	0.115	0.271	0.611	0.075	0.047	0.173	0.221
نسب الربحية:								
هامش الربح	0.406	0.503		0.519	0.182	0.662	0.720	0.499
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	-0.567	-0.142	0.234	0.298	0.156	0.158	0.093	0.033
العائد على الاستثمار	0.022	-0.027	0.014	0.022	-0.002	0.007	0.004	0.006
العائد على حقوق الملكية	0.073	-0.178	0.027	0.052	-0.009	-0.002	-0.050	-0.013
نسب الاستثمار:								
نصيب السهم من الأرباح المحققة	0.721	-0.018	0.024	0.582	0.001	0.001	0.003	0.188
نصيب السهم من الأرباح الموزعة	0.043			0.357	0.007			0.136
نسبة التوزيعات النقدية	0.698			0.510	0.143			0.450
نسب المديونية:								
نسبة الالتزامات إلى الأصول	0.425	0.429	0.550	0.467	0.642	0.316	0.349	0.454
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	1.210	2.262	2.179	1.496	2.401	0.630	1.218	1.628
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	0.575	0.576	0.450	0.533	0.358	0.684	0.651	0.547
معدل تغطية الفوائد	-253.272	19.402		17.201	0.755	9.529	67.032	-23.226
مؤشرات مالية أخرى:								
متوسط إجمالي الأصول	8757.680	13237.357	606.087	28924.430	182.551	1947.822	158.842	7687.824
متوسط إجمالي الأصول الثابتة	3522.334	17883.448		26253.781	968.881	1327.334	3.789	8326.595
متوسط رصيد المدينون	1242.186	1878.124		3238.687	20.333	60.144	0.155	1073.271
متوسط رصيد المخزون	205.133	2415.210		713.134		25.140	0.041	671.732

جداول احتساب النسب المالية

2018م (الجدول 4)

النسب المالية	أبوظبي	دبي	البحرين	الرياض	مسقط	الدوحة	الكويت	المتوسط الخليجي
نسب السيولة:								
نسبة التداول	1.884	1.522	1.667	2.517	3.670	2.367	4.570	2.600
نسبة التداول السريعة	1.851	1.292	1.421	2.458	3.670	2.351	4.570	2.516
نسبة النقدية	0.747	0.539	0.684	0.366	3.250	2.117	0.693	1.591
صافي رأس المال العامل	192.664	318.752	-1,846	-352.563	11.731	232.332	0.146	-206
نسب النشاط:								
معدل دوران المخزون	119.019	8.145		43.534		18.042	9.022	39.552
متوسط فترة التحصيل	10.966	108.135		38.412		20.231	108.259	57.201
معدل دوران المدينون	3.980	2.045		3.632	3.162	8.823	10.053	5.282
معدل دوران الأصول الثابتة	0.719	0.210		0.216	0.057	0.163	0.514	0.313
معدل دوران الأصول	0.187	0.141	0.299	0.575	0.074	0.055	0.212	0.220
نسب الربحية:								
هامش الربح	0.465	0.459		0.492	0.150	0.601	2.591	0.793
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	0.106	-0.234	0.135	0.211	0.280	-0.038	-0.337	0.018
العائد على الاستثمار	0.043	-0.028	0.026	0.019	-0.007	-0.002	0.031	0.012
العائد على حقوق الملكية	0.090	-0.098	0.060	0.041	-0.016	-0.018	0.041	0.014
نسب الاستثمار:								
نصيب السهم من الأرباح المحققة	0.581	-0.049	0.039	0.434	-0.006	-0.019	0.010	0.141
نصيب السهم من الأرباح الموزعة	0.051			0.400				0.225
نسبة التوزيعات النقدية	0.195			0.494				0.344
نسب المديونية:								
نسبة الالتزامات إلى الأصول	0.387	0.400	0.551	0.438	0.604	0.389	0.341	0.444
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	1.111	1.469	1.885	1.288	2.229	0.912	1.002	1.414
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	0.613	0.607	0.449	0.560	0.396	0.611	0.659	0.557
معدل تغطية الفوائد	987	21		84	1	4	-2	182
مؤشرات مالية أخرى:								
متوسط إجمالي الأصول	8118.688	12218.080	451.338	28672.491	170.680	2142.790	150.535	7417.800
متوسط إجمالي الأصول الثابتة	5297.266	16502.349		26176.943	860.300	1365.275	3.367	8367.583
متوسط رصيد المدينون	426.485	1793.177		3109.317	15.492	42.953	0.101	897.921
متوسط رصيد المخزون	47.287	2079.475		668.665		28.305	0.054	564.757



المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT



[http:// www.gccstat.org](http://www.gccstat.org)



<https://facebook.com/gccstat>



twitter.com/gccstat



info@gccstat.org



ص.ب: 840، الرمز البريدي 133
سلطنة عمان



P.O.Box:840, PC:133
Sultanate of Oman

+ 968 24346499 :



+ 968 24343228:

